|  |  |
| --- | --- |
| **دورة المجلس الإضافية لعام 2019 جنيف، 27 سبتمبر 2019** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C19-ADD/3-A** |
|  | **9 سبتمبر 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية | |
| وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مشروع مبنى مقر الاتحاد | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  تعتمد الحاجة الماسة إلى خطة مالية تتضمن تحليلاً موثوقاً للمخاطر المالية وإلى خطة تمويل واقعية لكامل مشروع تشغيل مبنى المقر الجديد للاتحاد في جنيف على المعلومات التي طلبها المجلس في دورته لعام 2019 والخطوات اللازمة لضمان حسن إدارة المشروع وإبقاء التكاليف ضمن المستويات التي سبق النظر فيها والموافقة عليها.  **الإجراء المطلوب**  تدعو الولايات المتحدة الأمريكية المجلس إلى النظر في مضمون هذه المساهمة عند البت في الخطوات التالية لمشروع مبنى المقر.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [الوثيقة C19/DL/12](C19/DL/12)، *أسئلة بشأن مشروع المبنى*  [الوثيقة C18/123](https://www.itu.int/md/S19-CL-190610-DL-0012/en)، *تقرير عن التقدم المحرز بشأن مشروع مباني مقر الاتحاد*  [الوثيقة C19/7](C19/7)، *تقرير عن التقدم المحرز بشأن مشروع مباني مقر الاتحاد*  [الوثيقة C19/48](C19/48)، *تقرير موجز عن أعمال الفريق الاستشاري للدول الأعضاء المعني بمشروع* مبنى مقر الاتحاد  [الوثيقة C19/120](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0120/en)، *محضـر موجـز للجلسة العامة التاسعة والأخيرة* [المجلس في دورته لعام 2019]  [المقرر 588 للمجلس](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0124/en)، *مباني مقر الاتحاد*  [القرار 212 (دبي، 2018)](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-212-E.pdf)، *مباني مقر الاتحاد في المستقبل* |

**مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية**

وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مشروع مبنى مقر الاتحاد

مقدمة

تقدر الولايات المتحدة الجهود التي بذلتها الأمانة في تقديم المعلومات إلى الأعضاء، وهي تتوقع أن تبحث الأمانة عن سبل لإبقاء تكاليف المشروع أقرب ما يمكن إلى المبلغ الأصلي المعتمد البالغ 147,5 مليون فرنك سويسري. ولاحظنا في اجتماع المجلس الاستثنائي لعام 2018، بعد مرور عامين على ما كان يعتبر آنذاك مشروعاً مدته سبع سنوات، أن التكاليف المتوقعة في ذلك الوقت أصبحت أعلى بنسبة 20% تقريباً من الحد الأقصى للتكلفة الذي حدده المجلس في دورته لعام 2016، وفقاً لتقرير الأمين العام طي وثيقة المجلس [C18/123](http://www.itu.int/md/S18-CL-C-0123/en)، بزيادة من 147,5 مليون فرنك سويسري إلى 177 مليون فرنك سويسري. وعند قراءة وثيقة المجلس [C19/7](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0007/en)، نرى أن التكاليف المتوقعة ستكون أعلى بمبلغ يتراوح بين 20 مليون فرنك سويسري و25 مليون فرنك سويسري عن المبلغ المذكور في شهر أكتوبر 2018 (من 177 مليون فرنك سويسري إلى 202 مليون فرنك سويسري) ومُدد الجدول الزمني بحيث لا يُتوقع استقبال المبنى الجديد قبل منتصف عام 2026.

وخلال انعقاد المجلس في دورته لعام 2019، شددت العديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، على الحاجة الماسة إلى خطة مالية تتضمن تحليلاً موثوقاً للمخاطر المالية وخطة تمويل واقعية لكامل مشروع تشغيل مبنى المقر الجديد للاتحاد في جنيف، قبل منح الموافقة النهائية على المشروع. وخضعت مشاريع مماثلة في منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية لعمليات تخطيط متأنية للغاية سعت إلى تحديد تكاليف المشروع بدقة قبل التوصل إلى اتفاقات بشأن تمويل المشاريع. لذا تأخر قرار طلب الجزء التالي من القرض قليلاً حتى تتمكن الدورة الاستثنائية الحالية للمجلس من استعراض وثائق أكثر تفصيلاً للإجابة على الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء.

وتعرض هذه المساهمة وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن مشروع المبنى والمعلومات اللازمة للسماح للمشروع بالمضي قدماً.

مناقشة

خلُص فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد (CWG-HQP) على النحو المبين في [الوثيقة C16/7](http://www.itu.int/md/S16-CL-C-0007/en) إلى أن "الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى واحد يوفر أيضاً الإمكانيات الوظيفية الضرورية التي يوفرها مبنى البرج هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وهو أيضاً الخيار الذي يوفر أكبر قدر من إمكانيات النفاذ، والأقل من حيث تكاليف الصيانة في المستقبل، وهو الأقل تكلفة على المدى الطويل." ووافق المجلس في دورته لعام 2016 على توصية الفريق على النحو المبين في [المقرر 588](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0124/en). ويشير هذا المقرر إلى أن المجلس قرر "أن يأذن بميزانية قصوى بمبلغ 140 مليون فرنك سويسري لتغطية التكاليف الإجمالية للمشروع قبل بيع مبنى البرج، مع صندوق إضافي للطوارئ بمبلغ 7 ملايين فرنك سويسري، يستعمل عند الضرورة، من أجل الزيادة غير المتوقعة في التكاليف". وينص جزء أيضاً من المقرر 588 على "إنشاء مجلس استشاري من الدول الأعضاء لإسداء مشورة مستقلة ومحايدة للمجلس وللأمين العام بشأن هذا المشروع".

ويسر الولايات المتحدة أن ترى في الرسالة المؤرخة 24 مايو 2018 الموجهة من الأمين العام إلى البلد المضيف "أن أمانة الاتحاد عازمة كل العزم على الامتثال لطلب مجلس الاتحاد الذي يدعوها إلى التقيد بأحكام وشروط مقرره 588 بصيغته السارية حالياً، لا سيما وأننا ندرك تماماً أن وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد السويسري وافقت بناءً على هذا المقرر (بما في ذلك النموذج الاقتصادي الذي ينطوي عليه) على المضي قدماً في الموضوع".

وعلاوةً على ذلك، ترى الولايات المتحدة أن المجلس قرر تخصيص مبلغ مالي قدره 140 مليون فرنك سويسري كحد أقصى من أجل إتاحة جزء أكبر من الموارد المحدودة للاتحاد للوفاء برسالته. واتفقت الولايات المتحدة والعديد من الوفود الأخرى على مبلغ اعتُبر معقولاً. لذلك نشعر بخيبة أمل لرؤية أن التكاليف التقديرية تتجاوز الآن هذا المبلغ. وكان [القرار 212 (دبي، 2018)](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-212-E.pdf) قد استحدث مفهوم إمكانية رفد تمويل المشروع باتفاقات رعاية ومنح وصندوق مؤقت ينشئه المجلس من فوائض الميزانية. وأنشئ الصندوق المؤقت لخدمة العناصر الإضافية التي يستبعدها القانون السويسري من التمويل من خلال القرض، ليس إلا. ولا يزال استخدام المكرمة المذكورة أعلاه يتطلب فهم إجمالي تكلفة المشروع ومخاطره المالية. فالاعتماد على فوائض لم تتحقق بعد هو تخطيط مالي ينطوي على مخاطر ويحرف الموارد بعيداً عن الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء. وتؤيد الولايات المتحدة الآراء الواردة في تقرير الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG) ([وثيقة المجلس C19/48](file:///\\blue\dfs\pool\ARA\SG\CONSEIL\C19-ADD\000\C19\48)) والقائلة بأن الاعتماد على الوفورات المستقبلية لتمويل عناصر مشروع البناء هذا سيؤثر على القدرة على التعامل مع النفقات التشغيلية غير المتوقعة، مما يفاقم المخاطر المالية على الاتحاد.

واستناداً إلى المعلومات المتداولة حتى أبريل 2019 مع الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG)، يرى هذا الفريق أن إجمالي تكلفة المشروع قد يرتفع إلى 220 299 000 فرنك سويسري. ولا يشمل هذا الرقم الراتب الإضافي لفريق المشروع، والذي يتعين دفعه من الميزانية العادية. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 50% عن الميزانية القصوى لإجمالي تكاليف المشروع المحددة في المقرر 588 للمجلس. ولا تتفق الأمانة مع وجهة نظر الفريق الاستشاري للدول الأعضاء بشأن هذه التكلفة المحتملة. ويرجع الاختلاف في الرؤى إلى الفرق في الافتراضات ومستويات الثقة في التقديرات المقدمة. وينبغي توثيق الافتراضات ومستويات الثقة هذه في التقديرات المتعلقة بجوانب المشروع بدرجة تكفي لوضع خطة مالية تراعي المخاطر المالية للمشروع. وإلى الحد الذي يرى فيه أن التكاليف التقديرية قيد النظر تتجاوز الآن المبالغ التي سبق أن نظر فيها المجلس ووافق عليها، تتوقع الولايات المتحدة من الأمانة أن تنظر في تعديل التصميم حيثما أمكن ذلك واتخاذ الخطوات اللازمة الأخرى لإبقاء التكاليف ضمن المبالغ المعتمدة سابقاً، مع الاستمرار في تحقيق الهدف من مبنى مكاتب عملي يلبي متطلبات المنظمة. علاوة على ذلك، نحث الأمانة على مواصلة العمل مع الحكومة السويسرية للوقوف على إمكانية تحميل البلد المضيف أي تكاليف أمنية خارجية أو تكاليف أخرى بشكلٍ عام.

وبغض النظر عن التكلفة الفعلية، تقتضي الضرورة وضع خطة مالية سليمة تتضمن تحليلاً موثوقاً للمخاطر المالية وخطة تمويل واقعية لكامل مشروع تشغيل مبنى المقر الجديد للاتحاد في جنيف. وقد شهدت دورة المجلس العادية لعام 2019 تأييداً واسعاً من الدول الأعضاء لهذه الرؤية. ولذلك دعيت دورة المجلس الاستثنائية الحالية إلى الانعقاد. وحددت هذه الدورة طي [الوثيقة C19/DL/12](file:///\\blue\dfs\pool\ARA\SG\CONSEIL\C19-ADD\000\C19\DL\12) عدة نقاط من الواجب توضيحها قبل الدورة الحالية. وتتكرر هذه النقاط في ملحق هذه المساهمة، مع بعض التعديلات الصياغية وإضافة السؤال التكميلي المحدد في [الوثيقة C19/120](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0120/en). وكانت دورة المجلس العادية لعام 2019 قد طلبت أن تتناول الأمانة هذه النقاط كتابةً قبل أسبوعين على الأقل من موعد هذه الدورة الاستثنائية.

وعلاوة على ذلك، طرح المجلس في دورته لعام 2019، على النحو الموثق في [الوثيقة C19/120](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0120/en)، سؤالاً عن الإمكانية القانونية لجعل بيع مبنى البرج مشروطاً باحتفاظ الاتحاد بقاعة بوبوف لفترة من الوقت بعد عرض مبنى البرج للبيع في السوق. وسترجع الأمانة إلى السلطات السويسرية لتتحقق من عدم وجود أي عوائق قانونية تمنع تنفيذ هذا الشرط. وقد تترتب على الأخذ بهذا الخيار تبعات مالية على تكلفة المشروع والإيرادات التي يمكن الحصول عليها من بيع مبنى البرج. ويتعين أن تدرج هذه التبعات في الخطة المالية.

الخلاصة

لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن ثمة حاجة ماسة لمعالجة التكاليف المتزايدة المتوقعة للمشروع والسعي لخفضها، بالإضافة إلى وضع خطة مالية تتضمن تحليل مخاطر مالية موثوقاً به وخطة تمويل واقعية لكامل مشروع تشغيل مبنى المقر الجديد للاتحاد في جنيف. وتتوقع الولايات المتحدة تلقي المعلومات التي طلبها المجلس في دورته لعام 2019 وتكرر ذكرها في هذه المساهمة. ولا يسع الولايات المتحدة أن تؤيد المضي قدماً في مشروع البناء إلا إذا قُدمت معلومات مرضية بحلول 14 سبتمبر، كما طلب المجلس، لوضع مثل هذه الخطة المالية.

وحالما تقدم الأمانة هذه المعلومات، قد يكون لدى الولايات المتحدة ملاحظات إضافية تدلي بها أثناء الاجتماع. ومع ذلك، ينبغي ألا يتغير موقفها الداعي إلى نهج مسؤول يُحْسن استخدام الأموال المقدمة من الدول الأعضاء لدعم رسالة الاتحاد على النحو الأمثل.

ملحق

الأسئلة المحددة في الوثيقة C19/DL/12 بشأن مشروع المبنى

1 عدم اليقين في تقدير تكلفة المشروع فيما يتعلق بما يلي:

• تكاليف هدم/بناء المبنى

• تدابير السلامة والأمن

• نقل الموظفين

• استئجار قاعات الاجتماعات

• الأثاث القابل للنقل

• معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النشطة

سيؤكد كونسورتيوم CDTK نسبة قدرها 5% (حسب IEC) لعدم اليقين تطبق على مجمل تكلفة المشروع البالغة 180 مليون فرنك سويسري، إلى جانب مبررات ما يدعو إلى تقليل عدم اليقين هذا إلى 5% من 15% التي أشار إليها كونسورتيوم CDTK في 1 أبريل 2019 طي وثائق مشروع التصميم (1 أبريل 2019، المرحلة 4.31 من *المشروع الأولي*). وجدير بالذكر أن الأرقام التي يتحمل الاتحاد مسؤوليتها، على عكس تقديرات الشركة المعمارية، تخلو من أي نسبة لعدم اليقين، إلا إذا طُبقت عليها على الأقل النسبة 5% المذكورة في وثيقة المنظمة IEC. وعندئذٍ، يجب أخذ عدم اليقين هذا في الحسبان ضمن تحليل المخاطر المالية. وللسماح لمراحل التخطيط المتقدمة للمبنى بالمضي قدماً، يجب بيان أي اتفاقات رعاية أو منح من شأنها أن تؤثر على خطط الشركة المعمارية أو تزيد عوضاً عن ذلك من السقف المحدد لتكلفة المشروع.

ويجب أن يتضمن تحليل المخاطر الذي وضعته شركة Hill حالياً تحليلاً للمخاطر المالية يأخذ في الحسبان، من بين أمور أخرى، عدم اليقين في التكلفة المقدرة (يتناول سيناريو الحالة الأسوأ). علاوة على ذلك، يجب معالجة أي مخاطر يحددها كونسورتيوم CDTK في مشروع التصميم الخاص به.

أما تدابير السلامة والأمن الإضافية المدرجة في تكلفة المشروع بالوثيقة [C19/7](file:///\\blue\dfs\pool\ARA\SG\CONSEIL\C19-ADD\000\C19\7)، والتي يبلغ مجموعها 3 ملايين فرنك سويسري فهي تحتاج إلى تفصيل وتحديد فيما يتعلق بالتدابير الموصى بها في تقرير إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (UNDSS). وبالنسبة إلى التدابير التي تقع خارج حرم الاتحاد الدولي للاتصالات، طلبت الوثيقة [C19/DL/12](https://www.itu.int/md/S19-CL-190610-DL-0012/en) موافقة خطية من السلطات السويسرية المعنية على تنفيذ التدابير الموصى بها في تقرير إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وإلا يجب إدراج الحد الأقصى لتقدير كونسورتيوم CDTK البالغ 6 ملايين فرنك سويسري ضمن تكلفة المشروع.

وخُفضت التكاليف المرتبطة بنقل الموظفين مؤخراً من 11 مليون فرنك سويسري إلى 6 ملايين فرنك سويسري، بناءً على دراسة جديدة لتيسر الغرف يبدو أنها تؤكد إمكانية نقل موظفي مبنى فارمبيه إما إلى مبنى البرج أو إلى مبنى مونبريان. وطلبت [الوثيقة C19/DL/12](file:///\\blue\dfs\pool\ARA\SG\CONSEIL\C19-ADD\000\C19\DL\12) إتاحة هذه الدراسة؛ وإلا يجب إبقاء تكلفة نقل الموظفين البالغة 11 مليون فرنك سويسري كما هي. ويتعين تطبيق عدم اليقين على هذا المبلغ في تحليل المخاطر المالية.

ويجب تقدير الاجتماعات والمؤتمرات المقرر عقدها خلال فترة الهدم والبناء بما في ذلك عدد المشاركين المتوقع والاحتياجات من القاعات (أي قاعة الاجتماعات الرئيسية بالإضافة إلى 4 قاعات جانبية، وما إلى ذلك) والتكلفة المقدرة لاستضافة هذه الأحداث داخل جنيف أو خارجها. وطلبت الوثيقة [الوثيقة C19/DL/12](file:///\\blue\dfs\pool\ARA\SG\CONSEIL\C19-ADD\000\C19\DL\12) تقديم اتفاقات مكتوبة مع البلدان المضيفة و/أو السلطات السويسرية ذات الصلة (مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI))؛ وإلا يجب الإبقاء على التكلفة المتوقعة لاستئجار قاعة الاجتماعات البالغة 2,5 مليون فرنك سويسري كما هي. ويتعين تطبيق عدم يقين على هذا المبلغ في تحليل المخاطر المالية.

ويجب إسناد عدم يقين إلى الأرقام الخاصة بالأثاث القابل للنقل ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النشطة وأخذه في الحسبان عند تحليل المخاطر المالية.

2 وضع خطة واقعية للتحسب للطوارئ (لا يُفترض أن يعوض صندوق التحسب للطوارئ عن أوجه عدم اليقين في تقديرات التخطيط، بل يُفترض أن يُستخدم في أعمال إضافية غير متوقعة وغير مدرجة في التخطيط.)

3 اعتماد التكلفة النهائية المقدرة للمشروع بما في ذلك جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة

طلبت الوثيقة [الوثيقة C19/DL/12](file:///\\blue\dfs\pool\ARA\SG\CONSEIL\C19-ADD\000\C19\DL\12) من الأمين العام أن يعتمد التكلفة النهائية المقدرة للمشروع بما في ذلك جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة وعدم اليقين المسنَد إلى ذلك المبلغ.

4 التمويل يكفي لمجمل تكلفة المشروع المقدرة

يجب أن تقدم الأمانة خطة مالية للتكاليف النهائية المقدرة للمشروع تنص على تمويل من الميزانية العادية لأي مبلغ لا يغطيه القرض، واتفاقات الرعاية والمنح، ومبلغ 5 ملايين فرنك سويسري في صندوق المبنى. ويجب أن تشمل هذه الخطة تحسباً للطوارئ يحدد في خطة إدارة المخاطر التي تعدها حالياً شركة Hill International المقرر أن يستعرضها الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG). وسترد في هذه الخطة أي اتفاقات رعاية أو منح أ ُكدت كتابةً. ويضمن الأمين العام عدم استخدام أي اتفاقات رعاية أو منح جديدة اعتباراً من اجتماع المجلس الاستثنائي هذا لزيادة التكلفة الإجمالية، وأن يحصر استخدامها في معادلة التكلفة المقدرة الحالية للمشروع. وسيرحَّب في أي وقت باتفاقات الرعاية أو المنح التي تتكون من بنود خاصة بالزخرفة والتزيين أو غيرها من البنود غير المتعلقة بالبنية التحتية.

5 التمويل الكافي لسيناريو الحالة الأسوأ

يجب أن تقدم الأمانة أيضاً مقترحاً بشأن خطة تمويل سيناريو الحالة الأسوأ.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_